الدورالحوكمى لتكنولوجيا المعلومات المحاسبيه فى تخفيض مخاطر الرهن العقارى

أمان عبدالعال محمد

الملخص

تمثل البنوك احدي الدعائم الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري حيث تلعب دورا أساسيا في التمويل للمؤسسات والأفراد لأغراض مختلفة .

ولما كانت للبنوك خاصية مميزة عن باقي الوحدات الاقتصادية وهي الخاصية النقدية مما يجعلها أكثر عرضة للتلاعب والمخاطر سواء من داخل البنوك لضعف نظام الرقابة الداخلية وضعف الهياكل الإداريه أو من خلال الافراط فى الاقراض وفي تقديم القروض والسلفيات للعملاء، وهو ما يؤدي بدوره إلى التأثير علي كفاءة وأداء البنوك .

ومن أكثر الأنشطة التمويلية التي أثارت العديد من المشكلات في الآونة الأخيرة على المستوى المحلى والعالمى هي عمليات الرهن العقاري التي كما لها مميزات لها بعض أوجه القصور التي تؤدي في النهاية الى العديد من المخاطر الائتمانيه مثل تعثر العملاء وعدم قدرتهم على سداد مستحقات البنوك و بالتالى ضياع فرص استثمار على البنك وحدوث العديد من الأزمات. و تسعى العديد من البنوك فى الآونه الاخيره لتطبيق الاليات والتقنيات الحديثه لتطوير الخدمات المصرفيه وتقديمها بشكل اسهل واسرع للعملاء من خلال نظم تكنولوجيا المعلومات الحديثه.

وكانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات من اهم الآليات اوالاستراتيجيات التى حظيت بأهتمام الدراسات الحديثه فى الفتره ما بعد الازمه العالميه الاخيره ٢٠٠٨ .

وسوف يقوم هذا البحث بتحليل العلاقه التكامليه بين الحوكمه ونظم تكنولوجيا المعلومات والتى تتمثل فى حوكمة تكنولوجيا المعلومات وكيف تحقق هذه العلاقه الاهداف العامه للمنشأه من خلال تحقيق المنافع المرجوه من الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات.

Abstract

Banks represent one of the main pillars upon which the Egyptian economy where you play a key role in the funding of institutions and individuals for various purposes .

One of the most financing activities, which raised several issues in recent times at the local and global processes are mortgage which also have advantages have some shortcomings that ultimately lead to many of the credit risk , such as the faltering customers and their inability to pay dues to the banks and thus missed opportunities Investment bank and the occurrence of many crises . And seeking several banks in recent times for the application of modern techniques and mechanisms for the development of banking services offered are easier and faster to customers through modern information technology systems .

The IT Governance of the most important mechanisms or strategies figured that recent studies in the period after the recent global crisis in 2008 . And this research will analyze the complementary relationship between governance and information technology systems, which is represented in the governance of information technology and how to achieve the overall objectives of this relationship of the facility by achieving the desired benefits from investment in information technology

مشكلة البحث:

ويمكن تحديد المشكله البحثيه من خلال التساؤلات التاليه:

- هل هناك علاقه بين تطبيق اليات الحوكمه والحد من المخاطر المصرفيه بشكل عام ومخاطر التمويل العقارى والرهن العقارى كاحد اشكاله ؟

هل تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات وحدها هو الحل الذى تسعى البنوك والشركات لايجاده للحمايه من المخاطر والازمات الماليه ؟

- هل هناك علاقه بين الاندماج بين اليات ومبادى الحوكمه فى البنوك ونظم تكنولوجيا المعلومات المحاسبيه والحد من المخاطر المتعلقه بالتمويل العقارى والرهن العقارى كاحد اشكاله ؟

ثالثا:أهمية البحث:

- تتمثل أهمية هذا البحث في اهمية ودور حوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية فى الحد من المخاطر المتعلقه بالتمويل العقارى وعلى وجه الخصوص مخاطر الرهن العقاري كاحد اهم اشكال التمويل العقارى ، وذلك مع الدراسة الميدانيه .
- ويستمد هذا البحث اهميته من اهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودور هذا المفهوم فى تحقيق الاستقرار المنشود للقطاع المالى والمصرفى والذى كان انهياره بداية انطلاق الازمه الاخيره وتداعياتها التى اثرت سلبا على العديد من القطاعات والمشروعات على المستوى الدولى والعالمى .

ثانيا:أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى محاولة معرفة امكانية تخفيض مخاطر التمويل العقارى فى ضوء تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية .

وفى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى الجوانب التالية:

- اولا: طبيعة البيئه المصرفيه.
- ثانيا: الاجراءات اللازمه لتعزيز مفهوم الحوكمه فى البنوك فى ضوء تعليمات الحوكمه الصادره ٢٠١١.
- ثالثا: تصنيفات المخاطروفقا للجنة بازل٢.
- رابعاً: العلاقة التكاملية بين الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات ودورها فى الحد من مخاطر التمويل
- خامساً: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات فى تخفيض مخاطر الرهن العقارى

اولا: طبيعة البيئه المصرفيه

ومما لا شك فيه ان البنوك تتسم بانها مؤسسات محفوفه بالمخاطر حيث خاصيتها النقديه التى تجعلها دائما عرضه للعديد من المخاطر سواء المخاطر الداخليه والتى يمكن ان تاتى من داخل البنك اوالمخاطر الخارجيه .

ويمكن توضيح بعض اختلافات طبيعة البنوك عن غيرها من المؤسسات فى النقاط التالية:-(Pathan et al .,2008,P.1-2)

١- هيكل الميزانيه العموميه للبنوك يختلف كثيراً عن الشركات غير المالية فالبنوك عادة ما تكون لديها ارتفاع في نسبة الدين إلى حقوق الملكية, حيث تعتمد في الأساس على الودائع لتجميع الأموال. كما أن أهم وظائف البنوك هي إنتاج السيولة وحيث أن البنوك تصدر الخصوم السائلة بينما تحتفظ بالأصول غير السائلة مما يترتب عليه صعوبة تحقيق التوافق في الاستحقاق بين جانبي الميزانية العمومية، ولا شك أن أساس وجود المؤسسات المالية هو ثقة المودعين كل هذه العوامل تجعل البنوك أكثر عرضة للصدمات .

٢- أن البنوك هي الدرع الأساسي لنظام المدفوعات لأي نظام اقتصادي والذي يعمل بدوره على استقرار القطاع المالي والذي يؤثر بالطبع على الاقتصاد ككل .

٣ - تتأثر البنوك ذات الملاءه الجيده بفشل أوإفلاس احد البنوك ذات الملاءه الضعيفة.

ولذلك يقوم معظم الدول بعمل برنامج تأمين أو ضمان للودائع بغرض الحد من هذا التاثير السلبى.

ومن أهم الاسباب التي تجعل المؤسسات الماليه عالية المخاطره هي:- (امال عوض ، ٢٠٠٨، ص **ص٢٠٤-٢٠٧**)

١-عدم تماثل المعلومات

إن المعلومات الدقيقة التي تعبرعن حالة المحافظ داخل البنك والأرقام الترجيحية التي تعبرعن قياس المخاطر تصعب من قدرة المراقبين على التقييم الحقيقي لمحفظة القروض التي يمنحها البنك .

عادة ما تتسبب فى المشكلات, وذلك عندما يكون التقييم العادل للقرض قد يؤثرعلى احد أقاربهم أوذويهم أوان يكونوا مسئولين يتقلدون مناصب سياسيه قويه .

ثانيا: الإجراءات اللازمه لتعزيز مفهوم الحوكمه في البنوك :- (بلعزوز، حبار، ٢٠٠٩،ص **ص**٢-٤)

- وجود برنامج فعال لنشر الوعي بمفهوم حوكمة الشركات ودوره في تطوير البنوك والقطاع المالي ككل.

- وجود إطار قانوني فعال للحكومة في القطاع المالي , ويتمثل الإطار القانوني في مجموعة من القوانين التي تحدد من خلالها واجبات ومسئوليات أوالتزامات البنك القانونية وكذلك يتحدد من خلال هذه القوانين واجبات ومسئوليات المساهمين والمديرين داخل البنك وحتى يتسنى لهؤلاء أن يلتزموا بهذا الإطار القانوني فلابد أن يتميز بالبساطة وسهولة التطبيق وان يتسم بالعدالة لجميع الأطراف أصحاب المصالح .
- توافر القدرالكافي من الشفافية في المعلومات المنشورة بالأسواق وذلك حتى يتسنى للمشاركين وأصحاب المصالح اتخاذ القرارات الائتمانية .

وهناك عدة عناصر أساسيه يجب توافرها لدعم تطبيق الحوكمه فى البنوك وهى كما يلى:-(شريقى عمر،٢٠٠٩، ص ص٥-٧)

- وضع وتأكيد حدود واضحة للمسئولية في البنوك .
- وضع أهداف استراتيجيه ومجموعه من المبادئ والأسس بحيث يكون جميع العاملين في المؤسسة المصرفية علي درايه كامل بها .
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عمليه الحوكمه وعدم التواطوء من قبلهم لصالح أي طرف داخلي أو خارجي .
- ضمان توافر رقابه داخليه ودوريه علي العاملين بواسطة الإدارة العليا .
- التعاون المثمر مع المراجعين الداخليين والخارجيين للاستفادة من أعمالهم إدراكاً لأهميته الوظيفة الرقابية التي يقومون بها .
- تحقيق التوافق المطلوب بين نظم الحوافز وانظمه البنك وأهدافه واستراتيجياته .
- تطبيق الحوكمه بدرجه شفافية متوازنة وجيده .
- قيام السلطات الرقابية بدورها الأساسي في تطبيق الحوكمه داخل البنوك .

ولا شك أن أهم مبادئ الحوكمه التي وضعتها منظمه التعاون الاقتصادى والتنمية(OECD) هي المعاملة المتكافئة للمساهمين, حقوق المساهمين, دور أصحاب المصالح الإفصاح والشفافية, مسئوليات مجلس الإدارة .

وهذه المبادئ هي التي اتفقت عليها معظم دول العالم وأخذت بها كإطار عمل ملائم (لتطبيق الحوكمة) في الأسواق المختلفة .

ولذالك **ترى الباحثه** أنه من الممكن البداية من حيث انتهت الشركات في تطبيق الحوكمه في البنوك للاستفادة من مبادئ الحوكمه لتحقيق النموذج الرقابي المحكم ولأداره المخاطر بشكل امثل لاكتشاف المخاطرومعالجتها قبل الحدوث .

ثالثا: تصنيفات المخاطر المصرفيه

وبشكل عام تعرف المخاطر: بأنها التأثير السلبي علي الربحية لعده مصارف مميزه لعدم التأكد وللمخاطرة بعدان (كم المخاطرة , نوعيه المخاطرة).

- وكم المخاطرة هو المبلغ الذي يمكن أن تفقده
- اما نوعيه المخاطرة فهى احتمال التخلف عن الدفع والذى يعتبر نتيجه للعديد من المخاطر معا (فتحى حسن،٢٠٠٧،ص٤٠٢).

ويمكن تعريف هذه المخاطر كما يلى:- (Alamgir ,2007, Pp6-7)

١. المخاطر الائتمانية
٢. مخاطر السيولة
٣. مخاطر أسعار الفائدة
٤. مخاطر السوق
٥. مخاطر الصرف الأجنبي
٦. مخاطر القدرة علي السداد
٧. المخاطر التشغيلية.

و تظهر هذه المخاطر علي مستويين هما:- (طارق عبد العال ،٢٠٠٥)

- **المستوي الفني** في حاله وجود نظم معلومات أو مقاييس مخاطر قاصرة .
- **المستوي التنظيمي** وذالك فيما يتعلق بالمراقبة الدقيقة للمخاطروإثباتها والسياسات والقواعد ذات الصلة بالرقابة واداره المخاطر .

- **المخاطرالفنية** وهى تتمثل فيما يلى:- (بشرى غنام ،٢٠٠٧، ص٦٧٧)
  - القصور في نظام المعلومات اوالافتقاد للدقة في عمليات تسجيل المعاملات
  - اوالأفتقاد لأدوات دقيقه لقياس المخاطر وتتبعها

ومن جميع ما سبق يتضح أن البيئه المصرفيه بيئه متقلبه محفوفه بالمخاطر وذلك لان المجال المصرفى بطبيعته دائما في حالة مفاضله بين المخاطرة والعائد .

وحيث أن المخاطره غالبا ما تولد إيرادات متوقعه أعلي فان المهم هو توفير اساليب للحد من هذه المخاطر التى لا مفر منها فى هذه البيئه .

وهذا ما يوضح الأهميه البالغه للإدارة المحكمه للمخاطره والتي تصل بالبنك إلي المستوي الأمثل للمفاضله بين البدائل المختلفه لاتخاذ القرار الائتمانى السليم .

ومن اهم الجهات المتخصصه فى المجال المصرفى هى لجنة بازل٢ والتى اصدرت التصنيفات التاليه للمخاطر المصرفيه.

واقرت لجنة بازل٢المخاطر المصرفيه بالتصنيفات التالية:- (طارق عبد العال ،٢٠٠٥)

- مخاطر سعر الفائدة - مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة
- المخاطر الدولية - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل
- المخاطر القانونية - المخاطر الائتمانية - مخاطر السمعة والشهرة

إن تصنيفات بازل ٢ قد قدمت حلا لمثل هذه الدول التى لم تستفيد من تطبيق مقررات بازل١، ولكن بالرغم من ذلك فان مقررات بازل٢ لن تستطيع حماية كبريات البنوك والشركات العالميه من تداعيات الازمه العالميه الاخيره٢٠٠٨ .ولذلك جاءت مقررات لجنة بازل٣ تحتوى على دعائم صد قويه لدعم كفاية راس المال ومخاطر السيوله بالبنوك حتى تحقق الاستقرار المنشود للنظام المصرفى العالمى (احمد الغندور،٢٠١٠، ص١٦٦).

ومما سبق يتضح ان الهدف الاساسى الذى تسعى اليه لجنة بازل من خلال هذه المقررات الى محاولة لتصنيف المخاطر على النحو الذى يمكن البنوك من ادرة تلك

المخاطر بالاساليب التى تحقق اهداف البنك الاساسيه والتى تتمثل فى الحد من المخاطر وتحقيق التوازن المطلوب بين التكلفه والعائد و اتخاذ القرار الائتمانى الامثل .

رابعا: العلاقه التكامليه بين الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات ودورها فى الحد من مخاطر التمويل العقارى

ان التقدم وتحقيق الاستقرار الذى تنشده جميع الانظمه والقطاعات وحتى الافراد فى كل مكان هو دائما الذى يفرز المفاهيم والتطبيقات الافضل، ولذلك كان من الاجدر بقطاع مثل القطاع المصرفى المحفوف بالمخاطر والذى طالما يتعرض للكثير من الازمات والزلازل التى تؤثر على جدارته وقدرته على المنافسه بل والاستمرار او البقاء ان يبحث دائما ابدا عن الاليات والاساليب الحديثه التى تمكنه من مواجهة المخاطر المحيطه به والازمات التى تهدده .

ولذلك فان البنوك كانت من المؤسسات التى كانت فى حاجه الى مفهوم ومبادىء الحوكمه والتى ترتكز على الرقابه وادارة المخاطر والافصاح من خلال العديد من الاجراءات والاساليب التى تعمل فى اتجاه تحقيق الاهداف الاستراتيجيه للمنشاه .

ولا شك ان الحوكمه كمفهوم قد مر عليه عقد من الزمان واصبح معروفا جيدا سواء على المستوى العملى او العلمى .

ولكن من اهم الاستراتيجيات الحديثه لحوكمة الشركات هى استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات التى هى جزء لا يتجزا من الحوكمه ولكنها تجمع فى طياتها التطورالتكنولوجى ومواكبة التقدم فى العصر الحديث وفى المستقبل ايضا، وذلك من خلال تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات واستخدامها لتطوير الاعمال فى شتى المجالات(Pathan,2008, Pp:5-7) .

ولما كانت استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات بوتقه واحده تجمع بين الرقابه وادارة المخاطر مع اساليب الاستخدام الامثل لنظم تكنولوجيا المعلومات وعلى وجه الخصوص فى البنوك كانت هى الاستراتيجيه الذهبيه لتخفيض مخاطر البيئه المصرفيه عالية المخاطر وحتى فى وجود مخاطر تكنولوجيا المعلومات كنوع جديد من المخاطر.

واكدت احد الدراسات (Huff)ان تكنولوجيا المعلومات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات يكمل كل منهما الاخر ولا يمكن تحقيق المنفعه من تكنولوجيا المعلومات الابوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات،

ولدراسة العلاقه بين الحوكمه وتكنولوجيا المعلومات ودور حوكمة تكنولوجيا المعلومات فى الحد من المخاطر وذلك بالتركيز على مخاطر الرهن العقارى، سوف تستعرض الباحثه هذه العلاقه من خلال شقيها الاساسيين وهما:

- الحوكمه - ونظم تكنولوجيا المعلومات

الشق الأول:- الحوكمه

وهناك العديد من التعريفات للحوكمة والتي قدمتها مؤسسات دولية مختصة ويمكن تلخيصها في الآتي:-

تعريف مؤسسة التمويل الدولية للحوكمة : أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (محمد يوسف ،٢٠٠٧).

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أن الحوكمة هي نظام يقصد به الأسلوب الذي تمارس به سلطات الادارة بطريقة جيدة ورشيدة , وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة, كما يشمل النظام المقومات الأساسية لنجاح المنظمة و تقويتها على المدى البعيد, بالإضافة إلى تحديد المسئوليات داخلها وضمان حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالمنظمة وذلك بشكل عادل (شريقى عمر،٢٠٠٩، ص٢٦).

ومما لا شك فيه ان البنوك والبيئه المصرفيه فى امس الحاجه لاليات ومبادىء الحوكمه حتى يتسنى لها الاستمرار والبقاء فى السوق فى ظل التحديات العالميه والتطور الهائل فى هذا المجال.

ولذلك سوف يعرض هذا الجزء للحوكمه فى الجهاز المصرفى لتوضيح الدور الجوهرى الذى تقوم به فى هذا القطاع ككل.

وترى الباحثه ان مفهوم الحوكمه قد يختلف من وجهة النظر المصرفيه لاختلاف هذه البيئه المحفوفه بالمخاطر عن طبيعة الاعمال الاخرى.

ولقد أثبتت احد الدراسات أهمية دور الحوكمة فى البيئه المصرفيه في معالجة الأزمات المصرفيه والمالية وهذا ما أظهرته الأزمه الماليه الراهنه ٢٠٠٨ (,2006, Gillan, S.)

وعلى سبيل المثال دراسة (Menkhoff & Suwanaporn,2007,P.6) والتي توصلت

إلى أن أتباع سياسات التحرير المالي في ظل بيئة مؤسساتية غير متطورة يرفع من احتمال حدوث الأزمات المصرفيه والمالية, وأن عدم فعالية آليات الحوكمة المصرفيه يمثل مصدراً قوياً لحدوث تلك الأزمات .

وهناك معايير خاصة بالحوكمة في البنوك وفقا للجنة بازل٢

وهذه المعايير وضعتها لجنة بازل٢ للرقابة المصرفيه للعالمية وهى كما يلى: (Angkinand,2007,Pp1-2)

- الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهازالمصرفى وللبنك وتحديد مسئوليات الإدارة.
- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة وعدم وجود أخطاء متعمده من قبل الإدارة العليا .
- ضمان فعالية دورالمراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي .
- ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.

ومما سبق يتضح ان هناك دورا جوهريا تلعبه الحوكمه فى البنوك

وتهدف الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف تتلخص في النقاط التاليه: (احمد الغندور، ٢٠١٠،ص٢٢٨)

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين .
- تحقيق الحماية لأموال المودعين .
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك .
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك .

ولقد ظهرت حوكمة البنوك نتيجة للفصل بين الملكية والإدارة، فان أعضاء مجلس إدارة البنك والمديرية ليسوا بالضرورة أصحاب البنك ومن ثم فأنهم لا يتحملوا عبء خسائر الاستثمار أو فقد فرص الربحية أذا فشل البنك في تحقيق أهدافه (المعهد المصرفى، ٢٠١٠،ص٥). وكان لهذه الادوار والاهداف التى تحققها الحوكمه سببا لظهور الحاجه الى الحوكمه فى البنوك.

وينطوي نظام الحوكمة في البنوك على بعض المحاور الرئيسيه كما يلي

(Kavanagh,2009,Pp9-12)

نظام الحوكمة الجيد هو بمثابة حجر الأساس لإنعاش أي مؤسسة واستمرار نجاحها على المدى الطويل، ويعتمد نجاح هذا النظام بصورة كبيرة على مهارات وخبرات ومعرفة القائمين على إدارة المؤسسة.

ومن وجهة النظر المصرفيه فأن الحوكمة هي النظام الذي تدار بها شئون البنك من خلال الدورالمنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا ، وبما يؤثر على تحديد أهداف البنك الإستراتيجية ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين.

وفى ظل التطور الهائل في النشاط المصرفى والذي يتبعه الكثير من التعقيدات والمخاطر أصبحت البنوك في حاجة ماسة للحوكمة حتى تتمكن من إحكام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما يوفر سلامة الجهاز المصرفى من خلال المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس الإدارة بالبنك.

أهداف الرقابة المصرفيه كجزء من أهداف الحوكمه : -

ورغم اختلاف نظم الرقابة في دول العالم , إلا انه يوجد اتفاق عام على أهداف رئيسية للرقابة المصرفيه وهى: (شريقى عمر،٢٠٠٩،ص٧)

١- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفى وذلك من خلال ما يلى:-

- تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفيه, وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفى والمالي ككل .
- وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

٢- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفى وذلك من خلال:

- فحص المستندات والحسابات بالبنوك للتأكد من جودة الأصول .
- تقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية و توافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة .
- تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وممارسة النشاط التمويلي

٣ - حماية المودعين وذلك من خلال:

- تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادى المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين و خاصة المتعلقة بسلامة الأصول .
- البنك المركزى وهو الجهاز المنوط بالرقابه والاشراف على البنوك يلعب دورا بالغ الاهميه فى تعزيز مبادى واليات الحوكمه حتى يتحقق الاستقرار المنشود للجهاز المالى ككل .

***والهدف من الدور الذي يلعبه البنك المركزي كجهة رقابيه في تعزيز الحوكمة في البنوك يتمثل في** :(Melbye ,2009, Pp: 9-11)

- أن هدف تطبيق الحوكمة الجيده يقع ضمن المسئوليات الإشرافية للبنك المركزي .
- أن البنوك تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لان طبيعة عملها تحمل المخاطر بالإضافة إلى كون هذه البنوك مسئولة عن المحافظة على الأموال الغير.
- ونتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية, فان وجود الحوكمة ضرورة لهذه البنوك .
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها الأعمال بالبنوك تدار بشكل سليم , وأن لدى البنك المركزي المسئولية القانونية للتأكد من ذلك .

وترى الباحثه أن التركيز فقط على الاهتمام بآليات الحوكمة يعنى أننا نعالج نصف المشكله فحسب، لذلك لابد ان يكون هناك اطار اخلاقى لنظام الحوكمه يحكم السلوك الانسانى الذى يقود الاعمال ويتخذ القرارحتى يكون القرار على قدر كاف من الامانه والنزاهه وحتى يتحقق الاستقرارالمنشود للقطاع المالى الذى يتوقف عليه نجاح المشروعات القوميه والاقتصاديه والتى تحقق التقدم للشعوب.

ولذلك اشارت احد الدراسات الى هذا المنظور الاخلاقى لنظام الحوكمه فى عدد من القواعد يمكن تلخيصها فيما يلى:- (بلعزوز،عبد الرزاق حبار،٢٠٠٩،ص ص٨-١٠)

القواعد الخاصة بنظام الحوكمة والميثاق الأخلاقي

- يحتاج تطبيق الحوكمة إلى المحافظة على القواعد والمبادئ الخاصة بتحسين مدى دقة وشفافية التقاريرالمالية والتشديد على أهمية تطبيق معايير الأخلاقيات الخاصة بالمنشأة.

- وتشمل أهداف الميثاق الأخلاقي للبنوك وضع معايير للممارسات المصرفيه الجيدة، وزيادة درجة الشفافية والافصاح، وتعزيز مستوى الثقة، ودعم أسس المنافسة الشريفه، وضمان احترام حقوق العملاء والمساهمين، والتأكيد على أهمية السلوك الأخلاقي للموظفين الذي يخلو من اعتبار المصالح الشخصية.
- وقد تحسنت معايير الحوكمة في مصر بشكل ملحوظ بعد تطبيق قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الذي تطرق للعديد من الموضوعات المتعلقة بدعم أسس الحوكمة في الجهاز المصرفى ، مثل تشكيل لجان المراجعة ونشر التقارير، وتطبيق الإجراءات الخاصة بالتعامل مع التضارب في المصالح (شريقى عمر،٢٠٠٩،ص٩).

ومن خلال استعراض المحاور السابقه يتضح جليا ان البنوك لا يمكن لها ان تحقق الاستقرار والتوازن المنشود الا من خلال التطبيق السليم للحوكمة .

وترى الباحثه ضرورة تناول التعليمات الخاصه بحوكمة البنوك التى أصدرها مجلس إدارة البنك المركزى المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ وذلك من خلال قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، وفى ضوء ما أظهرته الأزمات المتتالية الأخيرة من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك وتعزيز دور الجهات الرقابية، وقد تم توزيع التعليمات علي جميع البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١١ ليبدأ كل بنك بوضع أو تطوير نظم الحوكمة لديه على أن يلتزم بالتطبيق في مدة أقصاها ١ مارس ٢٠١٢. فى حالة تعذر أي بنك بالالتزام بأى مما رود فى التعليمات فانه يتعين عرض الموضوع على البنك المركزى مصحوباً بمبررات قوية للنظر فيه، وهو ما يؤكد أهمية الالتزام بالقاعدة الذهبية للحوكمة وهي: " الالتزام أو التفسير (نشرة البنك المركزى،٢٠١١).

الشق الثانى:- نظم تكنولوجيا المعلومات

نظم تكنولوجيا المعلومات عباره عن احد صور التقنيات الحديثه والتطور التكنولوجى التى تسعى المنشآت على المستوى الدولى والعالمى الى الاستثمار بها حتى تتمكن من تحقيق العديد من الاهداف والمميزات والتى يمكن تلخيصها فيما يلى(Kavanagh,et al,2009,Pp9-14):-

خامسا: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض المخاطر المصرفيه (ومخاطر الرهن العقاري)

من خلال الجزء السابق تم استعراض مبادىء وآليات الحوكمة وأهمية الاستجابة لتغيرات وتطورات الأسواق في ظل التطورالتكنولوجى والعولمة و في ضوء تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة عام ٢٠٠٨.

وكذلك استعراض الإطار المفاهيمى لحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية والذي خلص إلى الحاجة الملحة لتطبيق هذا المفهوم الحديث الذي يعد احد الاستراتيجيات الأساسية للإطار العام لحوكمة الشركات وجزا لا يتجزا منها .

اذن فان هدف الحد من المخاطر لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل نظام عمل متطور يفي باحتياجات العملاء باستمرار وذلك في إطار إدارة على درجة عالية من الكفاءة والأداء وإحكام الرقابة على إدارة المخاطر بشكل خاص حيث أن المخاطر هي مصدر الخسائر .

ولذلك سوف تتناول الباحثه فى هذا الجزء دور استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات فى تخفيض مخاطر التمويل العقاري والرهن العقارى كاحد اشكاله .

- وينطوى دور استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات على كلا من القواعد الخاصه بالحوكمه ونظم تكنولوجيا المعلومات والتى تهدف الى الحد من المخاطر
- **ونظم تكنولوجيا المعلومات قد أثارت اهتمام الباحثين والمهنيين ومن هذه الدراسات:**

- **دراسة معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITGI)**، والذي أثار الاهتمام نحو دور تكنولوجيا المعلومات في تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية للتقرير المالي والإفصاح والتي من شأنها أن تؤدى إلى تخفيض المخاطر التي تم تحديدها ومراقبتها بصورة مستمرة وبفعالية وكفاءة عالية من خلال قواعد ومبادئ الحكومة واللجان العاملة بها.

- كما جاء في **دراسة (Good Win , 2006,P.388,)** أن دور المراجعة الداخلية اتسع في السنوات الأخيرة ليصبح من الدور الرقابي إلى وظيفة اضافة قيمة للمنشأه وهى الوظيفة التي تشمل الدور الذي توجبه الحوكمة من إدارة المخاطر والمراجعة المالية والتشغيلية التي تحقق هدف تخفيض التكاليف المترتب علي تخفيض المخاطر .

ومما لا شك فيه أن الاستعانة بنظم تكنولوجيا المعلومات في أي منشأة يسهل كثيرا قيام الإدارة بالدور الحوكمى المخول إليها من خلال دور استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ربط أنشطتها بجميع أنشطة المنشأة والتي أهمها هي الرقابة

الداخلية من خلال تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية كما جاء في تقرير معهد ITGI بعنوان "IT Control objectives Fel Sarbanes Oxley"
والذي أشار إلى أن الدور الرقابي لتكنولوجيا المعلومات يبدا من المناطق الرئيسية لمسئولياتها Key areas.
ولذلك وفى ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة واليات السوق المتطورة أدت هذه العوامل إلى ظهور استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات بسبب التزايد الهائل في المخاطر سواء المخاطر التشغيلية أو المخاطر الرقابية المتعلقة بكفاءة نظم الرقابة.
وظهور حوكمة تكنولوجيا المعلومات كجزء من الحوكمة يهدف إلى تحقيق التنسيق بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وأهداف االمنشاه ككل من خلال تصميم نظم رقابة أكثر فعالية ومن هنا تتضح العلاقة التكامليه بين الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات من خلال التغذية العكسية بينهما وهذه العلاقة السببية المتبادله هي سر العلاقة الأصيلة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها فى الحد من المخاطر.
وتناولت احد الدراسات (Duffy,2004,P.8) دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض المخاطر بالمؤسسات المالية:
وركزت هذه الدراسة على دور تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات فى إعلاء قيمة المنشأة من خلال الحد من المخاطر وتحقيق الميزه التنافسيه للمنشأه .

- واكدت هذه الدراسه على أن أتباع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتفعيلها يؤدي إلي زيادة قيمة المنشأة وذلك عن طريق الحد من المخاطر وتشجيع السلوك المرغوب فيه للاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات .

وترى الباحثة ان المقصود بتفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات هواتباع الاساليب الخاصه بحوكمة تكنولوجيا المعلومات والتى تم ذكرها فى الفقره السابقه .
وذلك لان تلك الاساليب تغطى جميع الثغرات والعناصر التى يمكن ان تمثل مصدر للمخاطر
وهذا هوالدور الجوهرى الذى تقوم به استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات فى الحد من المخاطر.

- ولخصت دراسة (Duffy,2004,P.9) عناصر المخاطر الالكترونية فيما يلي:
  ١. مخاطرالرقابة على المرور .
  ٢. مخاطر امن الشبكات والبيانات .
  ٣. المخاطر المتعلقه بإدارة الأصول والبرامج وتطويرها .

وتتفق دراسة (Duffy,2004) مع دراسة (Callgos,2003, P19) فى ان الرقابة على المرور أصبحت ضرورة ملحة وخاصة في المؤسسات الماليه او البنوك التي

تعتمد على قواعد بيانات تحتوي على كميات هائلة من المعلومات الرئيسية عن العملاء .

وتشير دراسة (Kavanagh,et al) أن الرقابة البسيطة على المرور من الموظفين الداخلين لا تكفي ولكن لابد أن تأخذ المؤسسات في حسبانها الهجمات الخارجية والتي زادت في السنوات الأخيرة وتمثل تهديداً هائلاً على المنشآت خاصة (المالية) .

و**مثال** لذلك وسائل الإعلان والفيروسات اكبر أنواع الهجمات الخارجية عن طريق حجب الخدمة أوتدمير البيانات والبرامج الخاصة بمنشآتها .

وفيما يلى الاساليب التى تستخدمها حوكمة تكنولوجيا المعلومات فى الحد من المخاطر فى البنوك (احمد ابو شعيشع،٢٠٠٩،ص ص٢٩-٣٠)

- التأكيد على الدور الرقابى والاشرافى للحوكمه على جميع المستويات الاداريه لتلافى حدوث المخاطر الداخليه.
- تشجيع السلوك المرغوب فيه من استخدام تكنولوجيا المعلومات
- وضع الهيكليات والاستراتيجيات الخاصه بتكنولوجيا المعلومات فى اتجاه تحقيق اهداف المنشاه الاستراتيجيه
- الفحص الدقيق لهيكليات وامكانيات المنشاه الحاليه لتحديد وسائل تخفيض التكلفه لتحسين الكفاءه والاداء العام.
- التطوير والتحديث المستمر للمنتجات والخدمات لتحقيق الميزه التنافسيه
- تحديد اساليب فعاله للحد من المخاطر وتحقيق المنفعه المتوقعه من الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات.
- التاكيد المستمر على توافر المرونه اللازمه فى نظم تكنولوجيا المعلومات
- تكوين حلقات مستمره لقياس الاداء ومقارنة الاهداف والنتائج واعادة توجيه الانشطه
- توفير حلقات اتصال دائمه مع العملاء للوفاء باحتياجات العملاء فى اى وقت.
- تسهيل عملية تجميع وتسجيل وفلترة واسترجاع المعلومات المتعلقه بالسجلات المحاسبيه المخزنه بذاكرة الحاسوب ونشرها فى الوقت المناسب.
- التأكيد على الوعى التام بان المسئوليه النهائيه عن ادارة المخاطر هى لمجلس الاداره
- توفير الاساليب الحديثه التى تمكن المنشاه من الاستجابه للتغيرات المفاجئه والمتتابعه فى درجات الخطر.

- توفيرالجهاز الادارى الكفء لاصول تكنولوجيا المعلومات للحد من مخاطرها وتحقق خسائر فى استثمارها.
- التاكد من تطبيق ادارة رشيده للمخاطر وفى ظل مبدا الشفافيه.
- وضع جهاز كفء ومتطور لادارة المخاطر بهدف محاولة التنبؤ بالمخاطر ومقاومة حدوثها.
- توفير الدعم المستمر لتطوير وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات بما يوكب التغيرات والتحديات المحيطه ببيئة الاعمال (احمد ابو شعيشع،٢٠٠٩،ص٣١) .

ومن خلال هذه الاساليب يتضح جليا الدور الذى تقوم به حوكمة تكنولوجيا المعلومات فى تامين البنوك من المخاطر المختلفه والتى تشتمل مخاطر الرهن العقارى.

ومما سبق يمكن توضيح العلاقه التكامليه بين الحوكمه وحوكمة تكنولوجيا المعلومات فى النقاط التاليه:-

- مواكبة التطور التكنولوجى الحديث والسوق العالميه من خلال تطوير نظم العمل التقليديه لنظم تكنولوجيا المعلومات بهدف الارتقاء بمستوى السلع والخدمات التى تقدمها بمختلف انشطتها واعمالها لتحقيق ميزه تنافسيه.
- وتتمثل العلاقه التكامليه بين نظم تكنولوجيا المعلومات والحوكمه فى الآليات والمبادىء التى ترتكز عليها الحوكمه والتى تعمل على ضبط ورقابة الانشطه والمتابعه المستمره لمستوى جودة المنتج للتأكد من تحقيق نظم تكنولوجيا المعلومات لاهدافها من خلال الآليات التى تنص عليها الحوكمه من مسئولة مجلس الاداره عن وقوع اى مخاطر او مخالفات وبما هى منوطه به من مكافأة من يستحق ومعاقبة المخطىء وذلك جنبا الى جنب مع آلية دور اصحاب
- المصالح وآلية حماية الحقوق القانونيه و تطبيق مبدأ المساءله على كافة المستويات. وبذلك يتحقق الهدف السابق من خلال تحفيز العاملين على السلوك المرغوب فيه للحصول على المكافأه وبالتالى الوصول بالمنتج او الخدمه الى اعلى مستويات الجوده الممكنه .
- تحسين أداء الادارات المختلفه من خلال تدريب جميع العاملين على نظم تكنولوجيا المعلومات الحديثه حتى تتحقق المنافع المتوقعه من الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات.

ان من اهم الخصائص الاساسيه للحوكمه الجيده وعلى وجه الخصوص فى القطاع المصرفى النهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب وضمان كفاءة

أعضاء مجلس الإدارة وضمان توافر مراقبة ملائمة (سناء رميلى،٢٠٠٩،ص ص١١٥-١١٩).

وبالتالى تكون الحوكمه هى المفهوم الذى ينطوى على الادوات التى تحقق الفعالية لنظم تكنولوجيا المعلومات داخل المنشآت من خلال الآليات والمبادىء التى ترتكز عليها.

- الوصول بجميع العاملين والمديرين الى اعلى مستويات الكفاءه والآداء عن طريق بعض الآليات والاجراءات التى تحكم الرقابه على العمليات داخل المنشاه لتحسين آداء المنشاه ككل وبالتالى اضافة قيمه للمنشاه بما يضمن لها مكانتها فى السوق وتميزها عن المنشات المنافسه لها.
- تحقيق اعلى منافع ممكنه من الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات مع توفير الرقابه والاداره المحكمه للمخاطر وخاصة المخاطر المتعلقه بنظم تكنولوجيا المعلومات (Jalal,2010, Pp:8-10).

- وفيما يتعلق بهذا الهدف فقد خلصت دراسة (Gevriye , M , 2011,P.11) الى ان السبب الاساسى وراء انهيار المنشآت هوعدم اهتمام مديريها بتأمين نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصه بها وان هذا يتاتى الا فى وجود التطبيق السليم للحوكمه والذى تعمل على تحقيق الاهداف المرجوه من نظام تكنولوجيا المعلومات داخل المنشاه.

ويكون نظام الحوكمه عين الرقابه على ضمان اندماج انشطة تكنولوجيا المعلومات وموائمتها مع انشطة الاعمال والتأكد من انها تسير فى اتجاه تحقيق اهداف المنشاه الاستراتيجيه من خلال تحسين الاداء ورفع مستوى جودة المنتج وخفض التكاليف من خلال الحد من المخاطر وخاصة المتعلقه بنظم تكنولوجيا المعلومات .

- تحقيق التناسق والتوافق المطلوب بين انشطة تكنولوجيا المعلومات وانشطة الاعمال بالمنشاه
- توفير آليات واساليب تمكن المنشأه من الحد من المخاطر بتخفيض التكاليف.

- ان نظام الحوكمه يرتكز فى الاساس على الرقابه وادارة المخاطر ولذلك فانه يستخدم كافة ادواته واجراءاته والمبادىء التى ينطوى عليها وكذلك الضوابط الرقابيه والقانونيه التى يعمل من خلالها للوصول الى احكام الرقابه والاداره السليمه للمخاطر بانواعها المختلفه وخاصة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والحد منها وبذلك تعمل الحوكمه كنظام متكامل بمساعدة نظام تكنولوجيا المعلومات على

تشجيع السلوك المرغوب فيه من الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات باقل مستوى من المخاطر .

- التطوير المستمر للمنتج اوالخدمه المقدمه بما يفى باحتياجات العملاء ويحافظ على مكانة المنشاه ومركزها التنافسى فى السوق (Prasad &Heales,2008,Pp3-5) .

وهذا الهدف لنظام تكنولوجيا المعلومات كتقنيه حديثه انما يتم تحقيقه من خلال الاداره الواعيه والمتابعه المستمره سواء من الاداره العليا او العاملين وذلك لا يتأتى الامن خلال آليات الحوكمه التى تنطوى على آلية مجلس الاداره كاحد آاليات الحوكمه الداخليه والمسئوله عن الرقابه على الانشطه والتأكد من تطويرها بما يفى باحتياجات السوق ومن آليات الحوكمه الخارجيه العديد من الآليات التى تضمن لنظام تكنولوجيا المعلومات تحقق هذا الهدف من خلال آلية السوق لرقابة المنتج وآلية السوق التنافسى للمنتج والتى تراقب جودة المنتج وتحفزه للتطوير المستمر حتى يمكنه البقاء فى السوق(P.13 ,Alamgir,2007).

ومما سبق تتضح العلاقه التكامليه بين نظم تكنولوجيا المعلومات وقدرتها على تحقيق الاهداف المرجوه من الاستثمار بها وضرورة تطبيق الحوكمه فهى تعتبر سر نجاح هذا النظام .

ونظرا لاهمية الدور الجوهرى للحوكمه فى الرقابه وادارة المخاطر فسوف تتناول الباحثه لهذا الدور فى الجزء التالى لتوضيح اهمية هذا الدور فى تخفيض مخاطر الرهن العقارى كاحد اشكال التمويل العقارى .

وفيما يلى توضيح اثر استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الحد من مخاطر الرهن العقارى كاحد اشكال التمويل العقارى.

مخاطر الرهن العقاري

تعددت مخاطر الرهن العقاري واختلفت ما بين المخاطر الداخلية والتي تتمثل في مخاطر التشغيل أو مخاطر تتعلق بسلوك العاملين,.. الخ. والمخاطر الخارجيه والتي تتعلق بتعثر العملاء أو بتغيرات ظروف السوق,... الخ . وسوف يتم عرض مخاطر الرهن العقاري في هذا الجزء ودور حوكمة ITG المحاسبية في تخفيض هذه المخاطر والتي هي جزء من المخاطر المصرفيه.

وعقود الرهن العقاري هي: عقود أواتفاق بين البنك (المقرض) والعميل (شخص أو شركة) لتمويل بناء أو تطوير أو شراء وحدة سكنية وحصول العميل على المبلغ المقترض مقابل تقديم ضمان للبنك أو شركة التمويل المقرضة (الممولة) وذلك على

أن يتم سداد المبلغ المقترض على أقساط يحددها الطرف المقرض وبتواريخ استحقاق محددة (حسن عويس،٢٠٠٨،ص٢٢١) .

وسوف يتم التناول فى هذا الجزء للمخاطر المتعلقه بهذا النوع من العقود فى ضوء تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

- وطالما أن الرهن العقاري يتم بين طرفين هما المقرض والمقترض (صاحب الضمان)

- و أن هذه الصفقة تتم في بيئة أعمال متغيرة (سوق المال)

فأن هذه العناصر الثلاثة التي تتكون منها عملية الرهن العقاري هي ذاتها مصادر الخطر.

ولذلك سوف تتناول الباحثه في هذا الجزء لأنواع المخاطرالمرتبطة بهذا النوع من التمويل العقاري في ضوء الدور الذي تلعبه حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من المخاطر .

وسوف تتناول الباحثه المخاطر المتعلقه بنشاط التمويل العقارى باسلوب الرهن العقارى من خلال جميع الاطراف المساهمه فى عملية الرهن العقارى ككل والظروف المحيطه بها والتى تؤثر وتتأثر بها العمليه التمويلية.

(١) المخاطر المتعلقه بالمقترض وهذا النوع من المخاطر يتوقف على(فتحى حسن، ٢٠٠٧،ص ص٢١-٢٢):

- السمعة الائتمانية للمقترض
- أهلية المقترض القانونية
- السلوك الاجتماعي للمقترض
- قوة المركز المالي
- المقدره الإنتاجية للمقترض

وهذا النوع من المخاطر يمكن التحكم به من خلال الإدارة والرقابة المحكمة من مسئولي الائتمان حيث أن التقييم الدقيق للعميل سواء كان فردا أو منشأة وتحديد مدى صلاحيته لا تأتى إلا بوجود إدارة تعتمد في عملها على مبادئ الحوكمة وذلك لما لها من تحكم وسيطرة على جميع المستويات الإدارية من خلال الإجراءات والآليات الداخلية والخارجية التي تؤمن نظام العمل ككل في ظل مبدأ المسئولية والمساءلة الغير محدودة. ومما لاشك فيه أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات وخاصة المصرفيه أصبح من البديهي والطبيعي حتى يمكن لأى مؤسسة مصرفية اوعقارية الاستمرار والبقاء في ظل تحديات السوق العالمى. ومن خلال الدراسات السابقة التي تم عرضها والتى توصلت إلى وجود العلاقة الأصلية والتكاملية بين آليات ومبادئ الحوكمة ونظام تكنولوجيا المعلومات اى يكمل كل منهما الاخر وان ITGهى احد اهم استراتيجيات الحوكمه الأساسية وكجزء لا

يتجزا منها لا يمكن الاستغناء عنه في الأعمال في ظل السوق المفتوح ومفهوم العولمة والتحديات العالمية.

(٢) المخاطر المتعلقه بالنشاط الذي يمارسه المقترض:

وهذا النوع من المخاطر يختلف من نشاط لأخر وبالتالي بالبيئة المحيطة بكل نشاط وفى هذا النوع من المخاطر يختلف أداء حوكمة تكنولوجيا المعلومات كإدارة لتخفيض المخاطر وفقا لنوع النشاط وطبيعة البيئة وهذا بفضل الاندماج بين آليات ومبادئ الحوكمة والدور الهائل الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في سرعة الوصول إلى البيانات اللازمة وتحليلها وتقديمها للإدارة في صورة معلومات ذات قيمة تمتاز بالدقة وذلك مع مراعاة وقت وصول هذه المعلومات للإدارة لاتخاذ القرار التمويلي المناسب حتى يتحقق الهدف الاساسى وهو الحد من المخاطر وتحقيق الأهداف المرجوة (ايمن يوسف، ٢٠١١،ص٤٥).

(٣) المخاطر المتعلقه بنوع الضمان:

وهذا النوع من المخاطر يختلف من ضمان لأخر فالمقترض الذي يتم تمويله بضمانبضائع معرضة لارتفاع وانخفاض الطلب لأسباب متغيرة ومفاجئة تختلف عن التمويل بضمان عقاري أو أوراق مالية. ولكن في هذا النوع من المخاطر فأن قاعدة البيانات لدى أي منشأة إذا كانت تقليدية لا تستطيع الحكم السليم على مدى صلاحية الضمان في وقت الرهن مثلا , إما قواعد البيانات التكنولوجية والنظام التكنولوجي الذي يتشابك مع جميع أنشطة المنشأة يوفر المعلومات عن الأسواق أولا بأول لإمداد باقي الإدارات بالمعلومات اللازمة لكل إدارة وفقا لطبيعة عملها وهذا الترابط لا يحدث إلا في ظل حوكمة تكنولوجيا المعلومات .

(٤) المخاطر المتعلقه بالظروف العامة: وتشتمل على الانواع التاليه: (حسن عويس،٢٠٠٨،ص٢٢٣).

- **المخاطر الاقتصادية:** وهذه المخاطر خارجة عن إرادة المقترض مثل أهداف خطة التنمية الاقتصادية التي تضعها أجهزة الدولة وتفرضها على السوق ككل وفى هذا الصدد تتجلى مميزات تطبيق مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات الذي يشترط في آلياته المرونة والقدرة على التغير والتطور في نظم وأنشطة تكنولوجيا المعلومات على النحو الذي يتوافق مع الظروف المحيطة بالمؤسسة وذلك من خلال تأمينها بآليات الحوكمة التي تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من الإطار العام لها بل هي بمثابة احد استراتيجيات الحوكمة .

- المخاطر السياسية والاجتماعيه والقانونيه

وهذا النوع من المخاطر يتمثل في مخاطر التبعية الاقتصادية لدولة أجنبية في حالة الاحتلال أو قطع العلاقات وما يصاحبها من إصدار قوانين توقع الضرر بنشاط المقترض وتؤدى إلى عدم القدرة على السداد.

وفى هذه الحالة يمكن أن تسهل عمليات الاتصال التكنولوجي من خلال النظم الالكترونية الحفاظ على سير العمليات الخاصة بالمقترض لفترة أطول حتى يتمكن العميل من إتمام يغطى العمليات عبر الشبكات الالكترونية الخاصة به لتخفيض الخسائر بقدر الإمكان التي يمكن أن تتكبدها المنشأة نتيجة المخاطرالسياسية أوالاجتماعية أوالقانونية وذلك من خلال تطبيق مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتي ترتكز على الترابط مع جميع أنشطة المؤسسة لتحقيق أهدافها الأساسية وذلك على أساس تحقق مبدأ المرونة مع الظروف المحيطة أولا بأول.

(٥) المخاطر الناشئه عن أخطاء إدارة الائتمان المصرفى:

وهذا النوع من المخاطر يتمثل في عدم كفاية إجراءات الفحص والتحليل لظروف العميل (طالب القرض) ومدى صلاحيته للاقتراض مما يؤدى إلى فشل العملية الائتمانية نتيجة عدم اتخاذ إدارة الائتمان المصرفى للقرار السليم وهذه المخاطرالناتجة عن سوء أداء الإدارة الائتمانية تدل على وجود خلل ما في والرقابة الداخلية داخل المنشأة وعدم وجود الترابط الواجب توافره في أى مؤسسة مصرفية على وجه الخصوص(Bell et al ,2010, Pp2-6) .

(٦) المخاطر التي تنشأ عن فعل الغير:

وهذه المخاطر تنتج عن ممارسة بعض التجار لسلوكيات تتنافى مع شروط المنافسة الشريفة ,مثل أن يقوم احد المنافسين بنشر معلومات تسئ إلى سمعة احد كبار العملاء مما يتسبب في عجز هذا العميل عن الوفاء بالتزاماته وعجز البنك بالتالي عن الوفاء بالتزاماته لدى باقي العملاء.

ومما لاشك فيه أن استخدام النظم التكنولوجية دائما ما يوجد الحلول السريعه لمثل هذه الأزمات خاصة لما تتميز به من السرعة والمرونة التي تجعلها المدافع الدائم عن النظام الداخلي ككل من خلال إجراءات إستراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات (فتحى حسن،٢٠٠٧، ص٢٦)

وترى الباحثه فى ضوء ما سبق ان الهدف الاساسى لاستراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات هو الحد من المخاطر وذلك من خلال اساليب واجراءات متعدده ،وان هذا

الدور يتجلى فى المؤسسات الماليه والبنوك على وجه الخصوص لانها تعتبر مجتمع دراسه مثالى لاختبار تاثير استراتيجيه تهدف الى الحد من المخاطر حيث بيئه البنوك عالية المخاطر.

ومن جميع ما سبق تكون قد اتضحت اهمية العلاقه التكامليه والاندماج بين اليات الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات والمتمثله فى استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتى تلعب دورا جوهريا وفاعلا فى الحد من المخاطر وذلك من خلال الاساليب والاجراءات التى تنطوى عليها هذه الاستراتيجيه الحديثه.

النتائج

- الاستقرارفى القطاع المصرفى اوالعقارى لا يتاتى الا بتبنى الاليات والتطبيقات الحديثه التى تعمل على التطويرالمستمر للنظام المصرفى والخدمات المصرفيه على النحو الذى يفى باحتياجات السوق حتى تتمكن البنوك من مواجهة التحديات العالميه الهائله والمتمثل فى حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- ان مفهوم واهداف واساليب استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتى هى جزء لا يتجزا من حوكمه الشركات كلها تصب فى الهدف الاساسى وهو الحد من المخاطرمن خلال اضافة القيمه للمنشأه وتحقيق الميزه التنافسيه .
- تجمع حوكمة تكنولوجيا المعلومات بين اليات الرقابه المحكمه والادارة الفعاله للمخاطر وبين التطور التكنولوجى الذى اصبح ضروره حتميه فى اى جهاز مصرفى وذلك من خلال العلاقه التكامليه بين حوكمة الشركات ونظم تكنولوجيا المعلومات .
- خلصت العديد من الدراسات السابقه الى انه حتى تتمكن اى منشاه من تحقيق المنفعه المتوقعه من الاستثمار فى نظم تكنولوجيا المعلومات لابد وان تعمل فى ظل تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتأمين هذه النظم التى تكبد المنشآت اموالا طائله نظير التحول التكنولوجى .
- تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات بمثابة الدرع الواقى لنظم تكنولوجيا المعلومات داخل اى منشاه لما توفره من اداره ورقابه فعاله لانشطة واصول نظم تكنولوجيا المعلومات.
- تعمل حوكمة تكنولوجيا المعلومات على التاكيد على توافر مبدا المرونه فى نظام تكنولوجيا المعلومات بما يتماشى مع المتغيرات البيئيه والاقتصاديه المحيطه ببيئة الاعمال وتغيير مسار واهداف الانشطه اذا لزم الامر .
- ان القواعد الجديده (بازل٣) والذى تسمى بحائط الصد تشير بشكل غير مباشرالى ضرورة واهمية تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وبشكل خاص فى البنوك.

- وهدفت مقررات بازل٣ الى ادخال بعض التعديلات على القوانين الحاكمه للنشاط المصرفى وللمصارف من خلال خمسة دعائم والتى تهدف الى الحد من المخاطر ولتلافى تكرار حدوث ازمات ماليه اخرى.

ثالثا:التوصيات

- ضرورة الاهتمام بالقطاع العقارى من قبل الدوله لرفع كفاءة قطاع التمويل العقارى فى مصر من خلال اعادة تنظيم نشاط التمويل العقارى وذلك من خلال تفعيل قانون التمويل العقارى ١٤٨ لسنة ٢٠٠١.
- يجب الاهتمام من قبل المؤسسات الدوليه والمحليه بنشر الوعى والادراك لاهمية الدور الذى تلعبه حوكمة تكنولوجيا المعلومات فى الحد من المخاطروالتطبيق السليم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفاده منها .
- تنظيم برامج تدريبيه للعاملين بالبنوك والشركات عن اهمية العلاقه التكامليه بين حوكمة الشركات ونظم تكنولوجيا المعلومات لمعرفة اهمية تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات والمنافع التى سوف تعود على المنشات من هذا التطبيق.
- ضرورة وجود معيار محاسبى بهدف تقديم قيم محدده فى صوره رقميه محاسبيه توضح اثر تطبيق المنشاه لحوكمة تكنولوجيا المعلومات على قيمة درجات المخاطر

المراجع

١- أمال محمد محمد عوض " دور آليات الحوكمة في تعزيز تكنولوجيا المعلومات وضبط مخاطر الأنشطة الالكترونية للمنشآت " ، مجلة الدارسات المالية والتجارية " ، كلية التجارة جامعة بني سويف ، العدد الأول ، ٢٠٠٨ ، صـ ١٨٣،صـ ٢٠٤

٢- بن على بلعزوز ، عبد الرازق حبار ،"الملتقى العلمى حول الحوكمه فى المؤسسات الماليه والمصرفيه ، الملتقى العلمى حول الحوكمه فى المؤسسات الماليه والمصرفيه (مدخل للوقاية من الازمات الماليه والمصرفيه بالاشاره الى الجزائر)"، جامعة سطيف الجزائر ، من٢٠-٢١ اكتوبر ٢٠٠٩.

٣- شريقى عمر " دور واهمية الحوكمه فى استقرار القطاع المصرفى"، جامعة سطيف، من٢٠-٢١ اكتوبر ٢٠٠٩ .

٤- طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب ، الدار الجامعية ٢٠٠٦.

٥- بشرى بدير المرسى غنام ، " نحو ملامح مخاطر الإقراض قبل وبعد الحوكمة – " دراسة تطبيقية على شركة الهاتف الجوال " ، كلية التجارة جامعة الأزهر ، القاهرة ، العدد الأول ، مايو ٢٠٠٧

٦- احمد الغندور، مقررات بازل ٢ ، ٣ كمدخل لتلافى التأثير الحلقي للمتغيرات الاقتصادية على أداء البنوك والاقتصاد الكلى ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة حلوان ، القاهره ، العدد الثالث – الجزء الثاني ٢٠١٠صـ١٢٥صـ ٢١٠.

٧- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها .بنك الاستثمار القومي، يونيو٢٠٠٧، مقال متاح على الموقع الالكتروني : http://www.saaid.net/Doat/hasn/ hawkama.doc

٨- المعهد المصرفى المصرى ، نظام الحوكمه فى البنوك ، العدد السادس ، ٢٠١٠.

٩- نشرة البنك المركزى ،٢٠١١ .

١٠- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، مجلة المحاسب، العدد ٤٠ ، يناير ،٢٠١٢ .

١١- احمد مختار إسماعيل أبو شعيشع ، " دراسة تحليلية لدور المراجع الداخلي في تفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات لخدمة أغراض المراجعة الخارجية "، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ٢٠٠٩.

١٢- سناء محمد رزق رميلى ، قياس وتقييم أداء مشروعات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات القائمة "، مع دراسة تطبيقية ، رسالة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،٢٠٠٩.

١٣- حسن سيد عويس، اطار مقترح للمعامله الضريبيه للتوريق ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر ، جامعة القاهرة ، العدد الثاني ، لسنة ٢٠٠٨

١٤- فتحى احمد حسن " استخدام نظم المعلومات المحاسبيه فى كآداه لعلاج مشاكل الديون المتعثره فى قطاع البنوك" دراسه تطبيقيه، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس ، ٢٠٠٧ .

١٥- ايمن احمد يوسف ، " اطار محاسبى مقترح لقياس وتقييم الاداء الاستراتيجى لمنشات الاعمال فى ظل حوكمة تكنولوجيا المعلومات " ، بحث مقدم للحصول على الدكتوراه، جامعة قناة السويس، ٢٠١١ .

16- Pathan, Sh., et.,al , 2008,"Reforms in Thai bank governance : The aftermath of the Asian financial crisis" , International Review of financial analysis , Vol .17 ,Issue2 ,p1-2

17- Alamgir, M. ,"Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development", a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May, 2007,pp7-11 .

18- Huff, L., et,al., "What boards don't do – but must do – about Information Technology", Lvey Business Journal Online, London, (2004), PP: 1-11.

19- Gillan, S., 2006, Recent Development in Corporate Governance An Overview , Journal of corporate Finance , Vol .12, pp:381:402.

20- Menkhoff, L., & Suwanaporn ,C., "10 Years after the crisis: Thailand's financial system reform", Journal of Asian Economics, vol 18, 2007.

21- Kavanagh , SH.,& Melbye , D .," Government Finance Review : Shrewd In v e s t i n g in IT Assets through IT Governance , 2009 , P: 9-14.

22- Goodwin,S. , et,al., 2006 ," Relation between Eternal Audite Fees , Audite Committee Characteristics and Internal Audite", Accounting and Finance,Vol. 46,pp:387-389.

23- Duffy , M., "Corporate Governance and Client Investing", Journal Accountancy, January, (2004), P: 8.

24- Jalal , A.,& Hamdan , A ," The impact of Information Technology on improving Banking Performance Matrix: Jordanian Banks as case study", European, Mediterranean & Middle Eastern Conference on Information Systems, April 12-13 2010, Abu Dhabi , Collage of Business and Finance, Ahlia University, Manama, Kingdom of Bahrain 2010.

25- Gevriye , M ., "Assessing Factors That Affect Successful Achievement of IT governance Goals" , Master Thesis, Stockholm, Sweden , 2011,PP3-5 .

26- Prasad, A., &Heales , J., "TOWARDS A DEEPER UNDERSTANDI INFORMATION TECHNOLOGY GOVERNANCE EFFECTIVENESS: ACAPABILITIES-BASED APPROACH", UQ Business School, Australia, 2008, P:2-15.

27- Bell, M., et,al.,"Governance of InformationTechnology and Public Safety Communications", Office of Performance Evaluations, Idaho,2010